اشتباكات دامية بين طرفي الانقلاب في اليمن

«32

القوات العراقية تحرر قلعة تلعفر

«33

إرهاب قطر يغتال آثار المنطقة

3 عقبات قطرية أمام حل الأزمة

«الحرب الناعمة» لعبة إيرانية قطرية للفوضى

مخيمات حجاج قطر تكذّب ادعاءات «الحمدين»

«الحملة العالمية» تفضح محاولات الدوحة تبرير جرائمها

■ مكة المكرمة، فينا ـ البيان، وكالات

كشفت الحملة العالمية لمناهضة التمويل القطري للإرهاب، في مؤتمر صحفي مشترك مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا، محاولات قطر المستميتة واليائسة لتبرير جرائمها وتمويلها للإرهاب في تحركها، سواء عبر لجنتها الحقوقية الرسمية برئاسة المدعو علي بن صميخ المري، أو عبر مؤسسة كرامة لحقوق الإنسان ورئيسها القطري عبد الرحمن بن عمير النعيمي الموضوع على قائمة الإرهاب الأميركي، أو عبر منظمة إفدي الدولية لحقوق الإنسان ورئيسها الإخواني عبد المجيد مراري الممولة من قطر والتنظيم الدولي للإخوان.

وبحثت الحملة، في مؤتمر في العاصمة النمساوية فيينا، الطرائق والأساليب القانونية التي يمكن اتباعها محلياً ودولياً للحصول على حقوق الشهداء من الإرهاب الممول من قطر، وذلك انطلاقاً من دور المجتمع المدني في الحرب على الإرهاب، بتمثيل الضحايا قضائياً، والمطالبة بحقهم في التعويض. وعقد المؤتمر في العاصمة النمساوية فيينا، حيث عرض على الرأي العالمي خلاصة تقرير البعثة الدولية للطرفين، التي تشكلت من قانونيين وحقوقيين وأطباء ومتخصصين، وزارت عدداً من الدول في الأسبوع الأول من شهر أغسطس الجاري، لرصد الإرهاب والانتهاكات المترتبة من تمويل دولة قطر للإرهاب .

وقال رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان في بريطانيا وأوروبا عبد الرحمن نوفل إن المؤتمر يأتي استكمالاً لمؤتمر الدعم القانوني لضحايا العمليات الإرهابية الذي نظمته المنظمة المصرية لحقوق الإنسان والفيدرالية العربية لحقوق الإنسان في القاهرة 26 يوليو الماضي.

فبركة وتسييس

إلى ذلك تتآكل بقايا الدعاية السوداء لتنظيم الحمدين بخصوص الحج، وتنكشف ملفات الفبركة والتسييس التي انتهجتها القيادة القطرية في سبيل إخضاع الشعائر المقدسة للحسابات السياسية، وهو ما ردت عليه المملكة العربية السعودية بصدق نياتها وحسن تعاملها مع الحجاج.

ورحب الأمين العام لبرنامج خادم الحرمين الشريفين للحج والعمرة عبد الله بن مدلج المدلج بالحجاج القطريين، الذين زارهم أمس في مخيماتهم بمشعري عرفات ومنى، ووقف على آخر التجهيزات في تلك المخيمات. وأكد المدلج حرص وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد على تهيئة جميع الخدمات الضامنة توافر أجواء روحانية ومفعمة بالطمأنينة للحجاج، والمعينة لهم على أداء مناسكهم وعباداتهم بكل يسر وسهولة.

وشدد الأمين العام لبرنامج خادم الحرمين الشريفين للحج والعمرة، خلال جولته التفقدية في مخيمات حجاج قطر، على وجوب مضاعفة العاملين لجهودهم، ورفع وتيرة العمل، وتسخير الإمكانات التي وفرتها الأمانة والوزارة لتحقيق نجاح يليق بضيوف البرنامج.

حجب الرقم

إلى ذلك، دعا الشيخ عبد الله بن علي آل ثاني، أحد كبار الأسرة الحاكمة في قطر، الذي استجاب الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، لوساطته في أمر الحجاج القطريين، النظامَ في الدوحة إلى رفع الحظر عن الرقم المخصص لغرفة عمليات خدمة الشعب القطري في السعودية.

وقال في تغريدة له على حسابه الرسمي في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»: «أرجو من المسؤولين في قطر رفع الحجب عن الرقم المخصص لغرفة عمليات خدمة الشعب القطري في السعودية، ولعله خطأ غير مقصود إن شاء الله». وأضاف: «بلغ عدد الحجاج القطريين حتى الآن الذين قدموا من أنحاء العالم 902 حاج.

الدوحة في لعبة الخطف والإفراج

دور الوساطة الذي لعبته الدوحة في أكثر من مناسبة لتحرير الرهائن الذين اختطفتهم «جبهة النصرة» يمثل وجهاً من أوجه الدعم غير المباشر للمنظمات الإرهابية ولكن برداء الوساطة الذي حاول من خلاله النظام القطري أن يتقمصه ويظهر بمظهر المخلّص للرهائن والمنقذ لحياتهم، وهو جزء من الدعم الخفي لتلك المنظمات التي استفادت من تلك الصفقات المشبوهة بمليارات الدولارات وضمتها إلى خزينتها لتعيث في الأرض فساداً، ناهيك عن أن الدوحة باتت لسان «جبهة النصرة» الإرهابي أمام المجتمع الدولي عبر آلاتها الإعلامية المتعددة.

قطر تستكمل تنفيذ بنود خطاب تميم عبر سفيرها في طهران

■ دبي، طهران ـ البيان، وكالات

استكمل تنظيم الحمدين أمس تنفيذ البرنامج الذي طرحه أمير قطر تميم بن حمد في خطابه بتاريخ 23 مايو الماضي حين أثنى على إيران وزعم أنها قوة تخدم الاستقرار. فبعد قرابة شهرين من النفي المزعوم لهذا الخطاب وكيل الاتهامات للأشقاء باختراق وكالة الأنباء القطرية توّجت قطر بنود ذلك الخطاب أمس بمباشرة سفيرها في إيران أعماله رسمياً وقدم أوراق اعتماده في حدث اعتبرته وكالات أنباء إيرانية مقربة من الحرس الثوري بأنه «انتصار للمحور الإيراني».

وأفادت وكالة تسنيم الدولية للأنباء أن السفير القطر علي بن أحمد علي السليطي عاد أول من أمس إلى العاصمة الإيرانية طهران واستأنف منذ صباح أمس أعماله في مبنى السفارة القطرية في طهران، بينما لا تزال التساؤلات تدور حول مزاعم الدوحة التي أطلقتها في بداية الأزمة حول «تهكير» وكالة أنبائها ونفي صحة التصريحات التي أطلقها أمير قطر حول التقارب مع إيران.

كما نقلت وكالة أنباء الطلبة الإيرانية، عن مصدر من السفارة القطرية في طهران، أن السفير القطرى عاد سريعاً إلى إيران، واستأنف مهامه الدبلوماسية فى السفارة من جديد.

وأكدت وكالة الطلبة (إسنا) أن السليطى، استأنف «مهامه الدبلوماسية فى طهران».

ومن جهتها، رحبت وزارة الخارجية الإيرانية، على لسان الناطق باسمها، وفق ما أكدت وكالات الأنباء الإيرانية الرسمية، بعودة السليطي، بعد الاتصال الهاتفي بين وزيري خارجية قطر وإيران، والاتفاق على عودة سفير قطر إلى طهران بعد نحو 18 شهراً على استدعائه إثر الاعتداء الإرهابي على السفارة السعودية في طهران.

وأكد الناطق باسم الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي أن السفير القطري عاد إلى البلاد بعد استدعائه في «وقت سابق إلى الدوحة لإجراء مشاورات» مضيفاً «نعتبر عودته مجدداً إلى طهران قراراً منطقياً وإجراء إيجابياً».

وتداولت الوكالات الإيرانية صورة للسفير القطري وهو يقدم أوراق اعتماده لوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، واعتبرت الأمر انتصاراً إيرانياً جديداً على المحور العربي في المنطقة من خلال ما وصفته باختراق الصف العربي.

وبينت الأحداث أن كل ما ورد في تصريحات أمير قطر التي نفتها الدوحة بزعم اختراق وكالتها، هي وقائع صحيحة، وأن السعي القطري للتقارب مع طهران توج بتعيين سفير لها في إيران.

إعلام الحرس الثوري يعتبر «عودة» السفير انتصاراً للمحور الإيراني

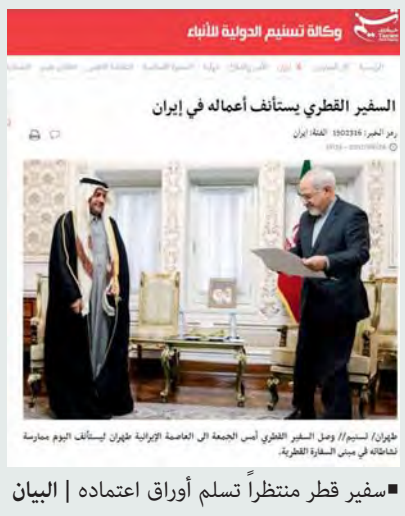

■ سفير قطر منتظراً تسلم أوراق اعتماده | البيان

مبادرات الإمارات تردع الشر وتحمي الإرث وتنتصر للفكر المنفتح

قطر الإرهاب تغتال آثار المنطقة والهوي

جرائم الدوحة شملت عمليات تدمير ممنهجة للمواقع الأثرية في تدمر والموصل

أبوظبي-عبير يونس، دبي-رشا المالح ودارين شبير، القاهرة-جنا حماد

وراء كل هدم وتدمير وخراب، فكر ظلامي أسود، ملتصق بجسد لا قلب فيه ولا روح، ومن مثل هذا الجسد الخالي من كل شيء إلا السواد والحقد والنهم للقتل والتَشدَد، كما حال دولة قطر الإرهابية، يمكن توقع أي شيء، حتى وإن وصلت الأمور إلى طمس كل بقعة ضوء تنير الطريق إلى المستقبل. إذ إنها لا تنفك تسعى في الأرض فساداً وخراباً، ولأنها لم تكن قادرة على طمس الإنسان والقيم الإنسانية، فقد اتجهت في ممارساتها الحاقدة إلى هويته وتراثه وآثاره محاولة محوها بكل الطرق، ومُسخرة أدواتها من التنظيمات الإرهابية والجماعات المتطرفة، في شن عمليات تدمير ممنهجة للمواقع الأثرية في منطقتنا الغنية بمعالم آثارية تحكي عن حضارات عريقة كانت قائمة منذ آلاف السنين، وفي مقدمة ذلك ما ارتكبته قطر، عبر أذرعها من التنظيمات الإسلامية المتشددة، التي تدعمها وتسيرها، كداعش والنصرة، من جرائم بحث آثار تدمر في سوريا والموصل في العراق.

ولا شك أن هذا النهج الإجرامي القطري لا يهدف إلى تدمير منطقة محددة أو تخريب آثار ما فيها، بل إن المراد هو نسف موروث البشرية الثر المتنوع ونشر التشدد والظلامية تحت حجج دينية لا أساس لها من الصحة فعلياً. وهو فعلياً ما وعته جيداً دولة الإمارات. إذ بادرت إلى إطلاق جملة مبادرات نوعية لحماية الآثار في عالمنا وخاصة في مناطق النزاع، معززة التحالفات الدولية في هذا الشأن ومستقطبة عدداً كبيراً من الدول للتصدي بقوة للإرهاب وأفاعيله وجرائمه.

«البيان» رصدت آراء عدد من المختصين في هذا المجال، إذ أكدوا أن ما تفعله قطر في جميع المجالات، جريمة بحق البشر والحجر، مشيدين في المقابل بجهود دولة الإمارات في الحفاظ على الآثار المهددة بالدمار والزوال، وأياديها البيضاء التي تعمل بلا كلل ولا ملل، بهدف استعادة الحق المنهوب والمسلوب وإعادة النور للمواقع الأثرية.

إمارات الخير.. حصن الحضارة الإنساني

لم تألُ دولة الإمارات العربية المتحدة جهداً أو إمكانات في سبيل صون تراث البشرية وحماية آثارها وحضارتها من الاعتداءات، إذ ركزت على إطلاق المبادرات والفعاليات المفضية إلى ردع نهج وممارسات الجماعات المتشددة والعصابات التي ترعاها وتمولها قطر لتغتال الآثار بتدميرها ونهبها، وذاك بدافع حجج يلونها التشدد وحب القتل ويرويها الإرهاب الذي ترفد الدوحة منابعه وتوجه تنظيماته ومخططاته. وتقدم الإمارات، في هذا الصدد، كل الإمكانات، وتطلق المبادرات التي تردع مخططات قطر الإرهابية، وتحمي آثارنا من الضياع، حيث قرعت جرس الإنذار، ودعت إلى ضرورة حماية الآثار في منطقتنا والعالم أجمع، من جناةٍ يعيثون في الأرض فساداً، عبر جهود أو مشروعات ومبادرات عمل عالمية، ينخرط فيها جميع الدول المحبة للخير والانفتاح والمعادية للظلاميين والمتعطشين للقتل والانغلاق، كما حال قطر الإرهاب.

2016

احتضنت الإمارات المؤتمر الدولي «الحفاظ على التراث الثقافي المهدد بالخطر»، إذ هدف إلى حماية التراث الثقافي في مناطق النزاع المسلح، وذلك في ديسمبر 2016، ونتج عنه «إعلان أبوظبي» الذي تضمن تأسيس صندوق عالمي لحماية التراث الثقافي المهدد بالخطر في فترات النزاع المسلح.

نموذج يحتذى

كانت لشهادة وإشادة جاك لانغ، رئيس معهد العالم العربي في باريس، وقعاً خاصاً خلال مؤتمر «الحفاظ على التراث الثقافي المهدد بالخطر»، كونه صنف الإمارات النموذج الذي يجب أن يحتذى، وذلك خلال إشادته في إسهامات ومبادرات الدولة في مجال حماية وحفظ التراث.. مثنياً على حرصها الشديد على حماية الحضارة والتاريخ العالميين.

وأضاف لانغ: دولة الإمارات أفلحت في تعبيد الطريق أمام وضع وتنفيذ حلول نوعية لصون تراث وآثار البشرية.

55

موقعاً أدرجتها منظمة الـ (يونسكو)، على قائمة المواقع المهددة. ومن المؤكد، في الصدد، أن مبادرات دولة الإمارات العربية المتحدة في الخصوص، ستلعب كبير الدور والتأثير في صونها.

2017

وقّعت دولة الإمارات في مارس 2017 على الوثيقة التأسيسية لمؤسسة للتحالف الدولي لحماية التراث في مناطق الصراع والقانون الأساسي للمؤسسة التي ستتخذ من جنيف مقراً لها، وهذه المؤسسة هي مبادرة إماراتية فرنسية، جاءت كأهم مخرجات المؤتمر الدولي «للحفاظ على التراث الثقافي المهدد بالخطر» الذي عقد في أبوظبي العام الفائت.

البيان

غرافيك: أسيل الخليلي

مطالبات بمحاكمة دولية لـ «دوحة التطرف» على ما ارتكبته بحـ

قال الدكتور حمد بن صراي، أستاذ التاريخ والآثار في جامعة الإمارات: «تعتبر الآثار من المعالم الحضارية التي تحرص عليها الأمم والشعوب، وتعدّها رمزاً من رموز وجودها وكينونتها، ولهذا تقوم بترميمها وصيانتها وحفظها وحمايتها، والإشراف على عمليّات التنقيب الآثاري، بحيث لا يتمكّن أحدهم من الاستيلاء على مثل هذه الملتقطات المهمّة، وبالتالي كانت مدن بابل والموصل وتدمر وبعلبك من المدن التاريخية والأثرية العظيمة».

وتابع: «من الغريب أن مثل هذه التنظيمات الإرهابيّة، التي توجهها وتمولها وترعاها دول إقليمية تتزعمها في الاتجاه قطر وغيرها من الدول ذات السجلّات الإرهابية التخريبية، تتوجّه مباشرة إلى تدمير الإرث الحضاري للأمّة، وتعمل على إلحاق الأذى به بمختلف الطرق والوسائل، إمّا بالتدمير المباشر وتكسير الآثار وإزالتها، وإمّا بتدمير المتاحف ونهب محتوياتها، وإمّا بتدمير المدن الأثرية والتاريخية واستعمال آثارها مصدّات عسكريّة وأماكن للاختباء، فتكون بالتالي عرضة للضرب المباشر. ومن الأمور اللافتة للنّظر أنّ هؤلاء الجهلة المنحرفين يستعملون وسائل تدميرية حديثة، بحيث تترك الأثر مفتّتاً لا يتبقّى منه شيء متكامل، وبالتالي يصبح تجميعه وترميمه من الصعوبة بمكان. وهنا تفقد الأمّة تراثها المادّيّ، وتفقد جزءاً شاخصاً من هويّتها. والخطير أنه، بفعل دعم ورعاية قطر للتنظيمات المتشددة، يتّسع التخريب في منطقتنا، ليشمل مناطق واسعة من آثار العراق وسوريا وفلسطين، ومن هنا على مثقّفي الأمّة التداعي لفضح هذه المخطّطات».

■ حمد بن صراي

■ ناصر العبودي

■ فاطمة الصايغ

■ نجيب الشامسي

■ سعيد البادي

■ عيسى يوسف

■ جمعة بن ثالث

■ منصور الظاهري

إمارات القيم

وأشار بن صراي في المقابل إلى الدور الحضاري للإمارات، قائلاً: «ممّا لا شكّ فيه أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعمل على حماية التراث الإنساني، سواء بترميمه أو بالحفاظ عليه، ليس في الدولة فحسب، بل في دول العالَم. وهذا الدور الرائد للإمارات يجعلها متميّزة عطاءً ومنْحاً ومبادرةً، ويمكن أن نصفها بأنها حامية التراث الإنساني وحافظته، بل يشمل ذلك الجانب الآثاري المادّي والجانب التراثيّ العلمي من المخطوطات والوثائق والمذكّرات، وهذا الموقف المتميّز يختلف عن موقف قطر المؤيّد لمنظّمات الإجرام المخرّب والمدّمر لتراث الأمّة».

وواصل: «مؤكد أن قطر في نهجها فقط، بل تجاه حضارة المجتمع العالمي ككل». هكذا قدمت الدكتورة فاطمة الصايغ، الأستاذ المشارك في قسم التاريخ والآثار بجامعة الإمارات، لحديثها في الموضوع، وأضافت: «أن الإمارات تؤمن بحماية الآثار من التهديد الممنهج لتدميرها من قبل عصابات إرهابية تدعمها قطر ودول الشر، لا تقتصر أجندتها على تحطيمها كما يبدو في العلن، بل تركز على نهبها كثروات وبيعها في المزادات العالمية، وإن كانت طالبان قد هدمت تمثال بوذا الذي عمره أربعة آلاف سنة لادعاءات عقائدية أو لجذب اهتمام الإعلام العالمي، فإن العصابات الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط التي تدّعي تبّنيها إيديولوجيات عقائدية، تحمل أجندات سياسية أهدافها واضحة، بين تخريب وتدمير وتهريب وجني الثروات، ومن يقف في وجهها ووجه من يدعمها كقطر، يقدم خدمة للتاريخ والحضارة الإنسانية، ومع الأسف الكثير من المنظمات الدولية عاجزة عن اتخاذ مثل تلك القرارات».

وتقدم فاطمة الصايغ مثالاً لامعاً من تاريخنا على قبول الآخر وعدم المس بموروث الحضارات، لم تهدم جيوش العرب في فتوحاتها الإسلامية الآثار ومعالم الحضارات التي سبقتها، بل أبقت عليها كالكثير من الكنائس والكاتدرائيات التي لا تزال شاهدة على تاريخ حضارات الماضي إلى اليوم، سواء في بلاد الشام أو في الأندلس.

شرطة سياحية

وتحدث الباحث ناصر العبودي، الذي يعد من أوائل الباحثين وخبراء الآثار الإماراتيين، إذ صقل شغفه بتاريخ الحضارات في حصوله على شهادة بكالوريوس في الآثار القديمة من جامعة بغداد عام 1977، عن المسألة: «عُرف تدمير الآثار منذ بداية تاريخ الحضارات، سواء في العراق أو سوريا أو في الهند والصين، وأسبابه عديدة، فهي إما صراعات الحروب أو الأحقاد أو تبدل العقائد الدينية وعدم قبول الآخر، وذلك كما تفعل منظمات الإرهاب إن كانت داعش التي تسيرها وتدعمها قطر أو طالبان وغيرهما.

ولكن ما يطمئن، في مقابل ذاك النهج، أن الدول الحضارية الراقية، كما حال الإمارات، تحرص وتلتزم بحماية الآثار وترميمها ومنع الاتجار بها، سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي والعالمي بشتى السبل والوسائل».

واجب حضاري

وسلط الباحث والكاتب الدكتور نجيب الشامسي الضوء على نهج تدمير الآثار بأبعاده وأخطاره، مشيراً إلى خطورة أهداف الدول الداعمة للإرهاب وتنظيماته التي تنتهك جماليات وقيمة الآثار، حيث يقول: «الآثار ليست ممتلكات شخصية، إنها مرجع وتاريخ وحضارات شعوب تعاقبت على مر الزمن. وجزء من أسباب تدميرها في الوقت الحالي، السعي لضرب مورد الدول من قطاعها السياحي. ومؤكد أن حمايتها واجب حضاري وإنساني بالدرجة الأولى، وهو فعلياً النهج الذي جسدته وقادته دولة الإمارات عبر مبادرات نوعية عديدة، إذ إنها صاحبة باع طويل ومشروعات عريقة في هذا الصدد». وأضاف الشامسي: «ونذكر هنا مبادرة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، في ترميم وإعادة بناء سد مأرب عام 1986، إذ تعكس هذه المبادرة بعد رؤيته الإنسانية والحضارية، كذلك مبادرة صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، في تعهده وتكفله بترميم وإعادة بناء المجمع العلمي في مصر على نفقته الخاصة، إدراكاً وتقديراً لقيمة دور المجتمع الحيوي في التعليم والتنوير، ومثل هذه المبادرات تعكس رقي الفكر الإنساني للإمارات، الذي يعتبر المحور الأساسي لازدهارها وتقدمها، إنه لظلم مجحف تدمير آثار حضارات لها قيمتها ومكانتها في تاريخنا، إن من يدمر الآثار ومن تهون عليه لا ينتمي إلى الإنسانية».

عداء حضاري

أشار الكاتب والباحث سعيد البادي، في مستهل حديثه، إلى أن دولة الإمارات تمثل نموذجاً متميزاً من خلال مبادراتها في حماية التراث الثقافي الإنساني بكل أشكاله، موضحاً: «تجسد هذا من

ـــــة العربية بمعاولها الظلامية

ـــــة في وجه شرور الظلاميين

5.5

رعت دولة الإمارات العربية المتحدة، في 2016، نصب البوابة التاريخية لمعبد تدمر في مدينة نيويورك، بالتعاون مع اليونيسكو وجامعتي أكسفورد وهارفارد، وذلك في ظل اهتمامها بتوثيق تفاصيل المواقع الأثرية في المنطقة بتقنية التصوير ثلاثي الأبعاد، ثم إعادة بنائها بتقنية الطباعة الثلاثية الأبعاد، للحفاظ عليها من الاندثار، وهي نسخة مرممة ثلاثية الأبعاد لقوس النصر في مدينة تدمر الذي تعرض للتدمير على يد تنظيم «داعش»،الممول من دولة قطر، ويصل حجم القوس إلى ثلثي قوس النصر الأصلي في مدينة تدمر، حيث يبلغ طوله 5.5 أمتار.

إجراءات أساسية

نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة، في خلاصات ونتائج مؤتمر «الحفاظ على التراث الثقافي المهدد بالخطر»، في جعل عالمنا يخصص مبالغ مالية مهمة لحماية الآثار، إذ تقرر أن تكون الأموال التي تجمع لمصلحة «ألف»: «مناطق النزاع ألف»، لتفعيل الإجراءات الأساسية لجهود حماية التراث، والتي تتضمن اتخاذ التدابير الوقائية للحماية والتنسيق وتنفيذ برامج إعادة تأهيل الممتلكات الثقافية التالفة، وجرد الممتلكات الثقافية، ورصد حالة المحافظة عليها.

«من أجل التنوع»

كان لافتا اشتمال مؤتمر «الحفاظ على التراث الثقافي المهدد بالخطر» في أبوظبي 2016، على مجموعة جلسات ونقاشات مهمة، لم تقتصر على جانب الآثار بشكل بحت، بل أيضاً بارتباطها بقضايا التنوع والتسامح. وكان أبرز تلك الجلسات، جلسة حوارية بعنوان «التحالف من أجل التنوع»، وذلك ضمن فعاليات مؤتمر المتبرعين. إذ تحدثت فيها وفود من مالي والعراق وأفغانستان. كما حضر ممثلون عن مؤسسات خاصة، مثل «مجموعة إلكروم»، و«مؤسسة أندور دبليو ميلون»، والصندوق العالمي للمباني التذكارية، معلنين مساهماتهم في تمويل التحالف «ألف».

80

مثلت «القمة الثقافية» في أبوظبي في أبريل 2017، بمشاركة نحو 300 شخصية من القيادات الثقافية والإبداعية من نحو 80 دولة، صورة خلاقة لمساعي الإمارات في حماية ثقافة الإنسانية من خطر الإرهاب، وصون آثارها وموروثها ودعم الفنون والمواهب الفنية، وتعزيز التعليم وبرامجه من خطر الإرهاب الذي تمارسه تنظيمات منبع تمويلها دولة الشر قطر.

100

وضعت الإمارات وفرنسا هدفاً طموحاً يتمثل في إنشاء صندوق عالمي بقيمة 100 مليون دولار، في إطار سعيهما إلى زيادة الوعي بالاحتياجات الملحة للرد على الأحداث المأساوية التي تهدد التراث الثقافي العالمي وتمس سلامة الآثار، وذلك بمبادرات فعالة وسريعة.

15

أعلنت الإمارات في شهر مارس من العام الحالي عن تقديم مبلغ 15 مليون دولار للإسهام في التحالف الدولي لحماية التراث في مناطق الصراع، الذي يعد تتويجاً للمؤتمر الدولي لحماية التراث الثقافي المهدد بالخطر في مناطق الصراع، إذ استضافته العاصمة الإماراتية أبوظبي في ديسمبر من العام المنقضي.

ـــــق موروث البشرية

خلال (إعلان أبوظبي)، وإنشاء صندوق دولي لحماية التراث الثقافي، من خلال المؤتمر الدولي لحماية التراث الثقافي المهدد بالخطر في مناطق الصراع الذي استضافته أبوظبي في ديسمبر من عام 2016». ويتابع: «يهدف المؤتمر إلى إنشاء صندوق مخصص لحماية التراث المهدد بالخطر، وتوفير الدعم المالي الضروري لتنفيذ المشاريع الوقائية، ومهام التدخل السريع وبرامج ترميم الممتلكات التراثية المعرضة لخطر التدمير أو التهريب، تحت وطأة الصراعات المسلحة، إلى جانب تمويل عمليات مكافحة الاتجار غير المشروع في القطع الأثرية، وهو ما جعل الإمارات رائدة وسباقة في هذا المجال».

ضرورة حتمية

شدد الباحث والخبير التراثي جمعة بن ثالث على أن الجماعات الإرهابية المتطرفة المدعومة من قطر، تركز على طمس الهوية الوطنية لأي بلد صاحب حضارة، لأن حضارة أية دولة تبدأ من تراثها الذي يعبر عن هويتها الأصلية، وقال: «جرائم كبرى تعرضت لها دول عربية، أبرزها العراق وسوريا، على يد داعش والنصرة، فما حدث فيها من هدم وتدمير للآثار أمر مؤلم ومحزن، والهدف من وراء ذلك هو محو هوية وتاريخ وتراث هذه المنطقة».

ووجّه بن ثالث الاتهام إلى كل شخص كانت له يد في محو آثار الحضارات العريقة القائمة من آلاف السنين، وقال: «بين تدمير الآثار ونهبها وبيعها، تطمس الهوية شيئاً فشيئاً، ومن المحزن حقاً أن نرى الآثار العربية معروضة في المتاحف الغربية، ومع الأسف، تتولى عصابات مافيا متخصصة في تهريب الآثار مهمة بيع الآثار العربية إلى الخارج، وهو ما يتطلب قوانين صارمة تجرم هذه الجرائم وتضع عقوبات شديدة لمرتكبيها».

جهود وأفعال نيرة

ونوه جمعة بن ثالث بجهود دولة الإمارات الكبيرة التي تسعى من خلالها للحفاظ على الآثار، وقال: «هذه الجهود ستشجع جهات وأشخاصاً عدة للسير في الطريق ذاته، خصوصاً أن الإمارات تدرك أهمية وقيمة الآثار والمواقع الأثرية، وارتباطها المباشر بالهوية والحضارة والمستقبل، ودائماً ما تنادي دولتنا بالحفاظ على التراث والأصالة، وتشارك وتبادر في هذا الجانب بكل مساعيها الجادة».

تدابير

أدلى عيسى يوسف، مدير إدارة التنقيب والمواقع الأثرية في هيئة الشارقة للآثار، برأيه في خفايا وأخطار دور قطر الإرهابي في تدمير الآثار ومحو الموروث الحضاري الإنساني عبر التنظيمات الإرهابية التي تدعمها، ووُضعت مجموعة من التدابير الدولية للحد من الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، ومنها: قرار مجلس الأمن الصريح 2199 (عام 2015)، الذي ينص على أن الاتجار غير المشروع هو أحد مصادر تمويل الإرهاب، وحظر المجلس التجارة عبر الحدود بالممتلكات الثقافية التي نقلت بصورة غير قانونية من العراق منذ 6 أغسطس 1990 ومن الجمهورية العربية السورية منذ 15 مارس 2011».

ودان المجلس تدمير التراث الثقافي في العراق وسوريا، الذي طال الممتلكات الثقافية والدينية، كما أنه قرر أن تتخذ كل الدول الأعضاء التدابير المناسبة لمنع الاتجار بالممتلكات الثقافية. وانتقل يوسف إلى الدور الحضاري والإنساني البنّاء للإمارات ودعمها لحماية التراث الثقافي، وقال: «أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، والرئيس الفرنسي السابق فرانسوا أولاند، مبادرة لإقامة شراكة دولية جديدة، تهدف إلى حماية التراث الثقافي في فترات النزاع المسلح. ويعد «إعلان أبوظبي»، الذي نص على إنشاء صندوق دولي لحماية التراث الثقافي المعرض للخطر في أوقات النزاع المسلح، ذخر عالمنا في تمويل العمليات الوقائية والطارئة ومكافحة الاتجار غير المشروع في القطع الأثرية الثقافية والإسهام في ترميم الممتلكات الثقافية التي لحقت بها الأضرار، كما أطلقت في الإمارات حملة «متحدون مع التراث»، من داخل حصن الشارقة، إذ أكد صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، أن التراث هو المرادف لوحدتنا الإنسانية التي تجمع مختلف الشعوب والثقافات والحضارات، لذلك ظل مهدداً من قبل الظلاميين، أصحاب الأفكار السوداء الذين يحاولون هدم تاريخنا وذاكرتنا، ويسعون إلى تمزيق معالم الهوية الإنسانية التي تجمعنا، وتحويلها إلى هويات متنازعة، تلبي رغبتهم في الصراع والخراب».

دولة الحق والعدل

ونوه المخرج منصور الظاهري إلى أنه مشهود للإمارات تاريخياً أن تحركها عن طريق الأمم المتحدة، وجميع تحالفاتها التي تسير على طريق الخير والحق والعدل، هي عن طريق جمعيات ومنظمات عالمية. ويستطرد: «من المؤكد أنه يأتي في هذا السياق ملف الآثار وحرص الإمارات على حمايتها، سواء في منطقتنا أو في العالم أجمع، ذاك في وجه الممارسات الإرهابية لدولة قطر وتنظيماتها المتشددة». ويردف الظاهري: « ما فعلته قطر طوال السنوات الماضية، من ممارسات إرهابية ومحاولات لزعزعة الأمن والاستقرار، هو ما جعل الدول الداعية إلى مكافحة الإرهاب تعمد لمقاطعتها.

الدوحة متحف للآثار المسروقة

■ إرهاب قطر لم يوفر لا الحجر ولا البشر | أرشيفية

■ صلاح عيسى

«قطر من أكثر الدول التي تموّل عمليات سرقة الآثار من مصر والعراق وسوريا وشرائها لمصلحتها».

هكذا يقدم الكاتب والمفكر صلاح عيسى، الأمين العام للمجلس الأعلى للصحافة سابقاً، لحديثه في الشأن، ويتابع: «إنها تسعى للاستحواذ على أكبر كمّ من الآثار المسروقة، في خطوة تستهدف إنشاء متحف كبير يضمّها، ومن ناحية أخرى، تقوم بالقضاء على ثروات الدول الأخرى من الآثار عبر دعمها الجماعات الإرهابية، التي تعاملت في البداية مع الآثار كأصنام يجب تدميرها على حد اعتقادها، وذاك قبل أن تتحول بعد ذلك لبيعها لمصلحة قطر، بعدما وجدتها تجارة مربحة تفوق تجارة بيع البترول».ويستطرد عيسى: «في العالم العربي الإنسان يكاد يبكي عندما يرى الآثار التي تم تدميرها في العراق وسوريا، ولا يمكن تعويضها مرة أخرى، وبالتالي يجب أن يكون هناك تحرك جماعي من المثقفين والمفكرين والجهات الثقافية العربية لكشف هذه الجريمة القطرية في حق تراثنا وحضارتنا». ويثمن عيسى جهود دولة الإمارات في الحفاظ على حضارتنا وتراثنا من الضياع، معتبراً أن مبادراتها دوماً حضارية متجددة، وهمها الإنسان والفكر والحق والخير.

مخطط قطري لمحو حضارتنا

■ محاولات ترمي إلى محو تاريخ أبناء المنطقة

■ محمد عفيفي

يبين أستاذ التاريخ في جامعة القاهرة، المؤرخ د. محمد عفيفي، أن قطر تلعب دوراً مباشراً في تدمير آثار المنطقة وبشكل خاص في سوريا والعراق، وذلك عبر دعم وتمويل الجماعات الإرهابية وعلى رأسها داعش.. موضحاً أن هذه الجماعات المتشددة، ضد فكرة القومية أصلاً وضد البشرية جميعها، وباعتبار الآثار من أهم عوامل تدعيم القومية بشكل عام، لجأت إلى نهبها وتدميرها في محاولة منها لمحو حضارتنا وتراثنا الإنساني.

وقال عفيفي لـ «البيان»، إنه بات معروفاً أن قطر تدمر وتسرق الآثار، لكن المجتمع الدولي لن يفهم ذلك، وعليه فإن الرسالة التي يجب على المجتمع العربي إيصالها له «أن قطر -وهذا مثبت بالأدلة والبراهين- تدعم وتمول الجماعات الإرهابية، وهذه الجماعات الإرهابية تقوم بتدمير آثار تعود لآلاف السنين ولا تقدر بثمن، فضلاً عن نهبها وبيعها إلى دول أخرى». وطالب المجتمع الدولي أن يحاسب قطر على دعمها للجماعات الإرهابية، وأن يحاسب هذه الجماعات على الجريمة التي ترتكبها في حق آثارنا وتراثنا.

جماعات ضغط

كما يشدد عفيفي على ضرورة أن تكون هناك جماعات ضغط من المثقفين والإعلاميين بشكل عام، والأثريين بشكل خاص، على المجتمع الدولي للتحرك لوقف نهب وتدمير هذه الآثار، بالإضافة إلى التحرك بشكل رسمي من جانب حكومات دول المنطقة، للضغط على منظمة اليونسكو للتحرك، باعتبارها معنية بالحفاظ على التراث الفكري والثقافي بكل دول العالم.

ويؤكد عفيفي أنه في الوقت الذي تسعى فيه قطر لتدمير ونهب آثار المنطقة، نجد في المقابل دولة مثل الإمارات تبذل جهوداً كبيرة لحماية الآثار المهددة وترميمها.. مشيداً بالمبادرة التي أطلقتها الإمارات بالتعاون مع فرنسا، لحماية الآثار المهددة في العالم، ومبيناً أنها مبادرة مهمة تتطلب تفعيلاً واسعاً على أرض الواقع عبر دعم زيارة تاريخيين وخبراء آثار للمناطق الأثرية المهددة وإعداد تقارير عنها، إضافة إلى دعم مبادرات إعلامية للتنبيه إلى أهمية هذه الآثار وضرورة تكاتف المجتمع الدولي للمحافظة عليها من الضياع.

دعمها المستمر للإرهاب وتحالفها مع إيران وخيانة الأشقاء

استطلاع «البيان»: 3 عقبات قطرية تحول دون حل الأزمة

محام بحريني: الحل في انصياع الدوحة للمطالب الشرعية للدول الداعية لمكافحة الإرهاب

■ يمني يسير وسط دمار سببه قصف الميليشيات المدعومة إيرانياً وقطرياً في تعز | أرشيفية

■ دبي، القاهرة - البيان
المنامة، عمّان، - إبراهيم النهام، ماجدة أبو طير

اتفق المشاركون في استطلاعين للرأي أجرتهما «البيان» الأول على موقعها الإلكتروني والثاني على حسابها في «تويتر» على أن قطر وراء إطالة أمد أزمتها من خلال العديد من العقبات التي تضعها والتي من أهمها استمرار «تنظيم الحمدين» في دعم التنظيمات الإرهابية واستقواءها بالخارج لا سيما تحالفها مع إيران إضافة إلى سجلها المفتوح في الغدر بالأشقاء وهي كلها عقبات متصلة ببعضها البعض وهو ما أشار إليه المشاركون في الاستطلاعين إذ أكد 79 في المئة من المشاركين في الاستطلاع في موقع «البيان» الإلكتروني أن العقبات الثلاث المشار إليها كلها مجتمعة تشكل أهم عقبات التي حالت دون حل الأزمة القطرية بينما أكد 82 من المشاركين في استطلاع «البيان» في «تويتر» عن ذلك أيضاً.

وفي التفاصيل أظهر الاستطلاعان نتائج متقاربة سواء على موقع «البيان» الإلكتروني أو على حساب «البيان» في «تويتر»،إذ عبر 7 في المئة من المستطلعة آراؤهم في استطلاع «البيان» على «تويتر» وعلى الموقع الإلكتروني أن العقبة التي حالت دون إنهاء أزمة قطر تعود إلى دعم الدوحة للإرهاب كما اعتبر 7 في المئة من المستطلعة آراؤهم على الموقع أن التحالف القطري الإيراني شكل أهم العقبات وهو ما عبر عنه 4 في المئة من المستطلعة أراؤهم على حساب «البيان» في «تويتر» فيي حين اعتبر 6 في المئة من المستطلعة آراؤهم على موقع «البيان» أن العقبة الأولى تتمثل في سجل قطر في الغدر بالأشقاء في حين اعتبر 7 في المئة من المستطلعة آراؤهم في «تويتر» أن هذه تعد أهم العقبات.

عقبات متعددة

وبالعودة إلى القراءة التحليلية لنتائج استطلاعي «البيان» يؤكد عضو مجلس النواب الأردني، وصفي الزيود أن من أهم عقبات حل الأزمة القطرية هو التحالف القطري الإيراني، ولكن في الوقت ذاته فإن قطر تعمل على جميع المحاور من استمرارها لدعم الإرهاب وسجلها مع الأشقاء الذي لا يخلو من المواقف السلبية.

ويقول الزيود: «ولكن يبقى الدور الإيراني هو الأبرز في توجيه قطر، في افتعالها للقصص التي تخلو من المصداقية، بالإضافة إلى تنفيذها للرغبات والمخططات الإيرانية. فقطر تعتبر واجهة لإيران تنفذ من خلالها ما تريده».

وفي الاتجاه ذاته، أوضح أستاذ العلاقات الدولية د. طارق أبو هزيم أن التحالف القطري الإيراني ليس هو العقبة الأساسية في حل الأزمة القطرية. ولكن طبيعة الموقف الذي تمثله قطر والتقاطعات الحاصلة هي سيدة الموقف.

أما الكاتب الصحافي، جهاد أبو بيدر فيؤكد أن الأزمة ستبقى وستتوغل مادام التحالف القطري الإيراني لا يزال قائماً. إيران تشكل بالنسبة لقطر البوصلة التي توجهها من أجل إيذاء من حولها من الأشقاء، والخروج عن سياسة مجلس التعاون الخليجي وغيرها من المؤامرات التي تحاك ضد المنطقة.

ويرى أن أصل الإصلاح هو العودة للحضن الخليجي، وعمل توافقات وسياسات تتناسب مع مكافحة الإرهاب. أما باقي الخيارات فهي لن تؤدي إلا إلى تعقيد الأمور ما دامت إيران وغيرها من دول تتدخل في هذه العلاقة المتأصلة التي لا يمكن تجاهلها بهذه البساطة بين الدول.

أزمة الثقة

ومن القاهرة، أكد سفير مصر السابق في الأمم المتحدة جلال الرشيدي أن العقبة الحقيقية في حل الأزمة القطرية تكمن في وجود أزمة ثقة بين قطر وكل دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة استخدام الدوحة الخاطئ لمواردها في دعم الإرهاب وإثارة الفتن وزعزعة الأمن والاستقرار بدول المنطقة.

وأوضح الرشيدي لـ «البيان» أن قطر دولة صغيرة وغنية بمواردها، لكنها تستخدم هذه الموارد وهذا موثق بالأدلة والبراهين- في دعم الإرهاب بشكل مباشر وغير مباشر، على غرار دعمها للجماعات الإرهابية في ليبيا والعراق وسوريا ودول أخرى، الأمر الذي دفع مصر لمطالبة مجلس الأمن بالتحقيق في دفع قطر مبلغ مليار دولار لجماعات إرهابية في العراق، بالإضافة إلى مطالبتها بتوثيق انتهاكات الدوحة وتمويلها وتسليحها للمتطرفين في ليبيا، حيث قدمت القاهرة لمجلس الأمن أدلة حول دعم قطر للإرهاب في ليبيا.

وأشار إلى أن الدوحة دأبت على دعم منظمات غير حكومية بخلاف دعمها لجماعات إرهابية كـ«داعش» و«القاعدة» و«فتح الشام» وغيرهم من الجماعات المتشددة لتنفيذ عمليات إرهابية في دول المنطقة، على غرار تمويل العملية الإرهابية التي شهدتها أخيراً الكنيسة البطرسية في العباسية بمصر، والتي راح ضحيتها عدد من الضحايا الأقباط، حيث ظهرت عدة أدلة كشفت تورط قطر في هذه الجريمة البشعة.

وأضاف سفير مصر السابق في الأمم المتحدة أن أحد العقبات في حل الأزمة القطرية، يتمثل في استضافة الدوحة لعناصر جماعة الإخوان الإرهابية، وعلى رأسهم مفتي الإرهاب يوسف القرضاوي، للاستفادة منهم في تطبيق أجندتها، عبر فتاويهم المتشددة من فتاوي القتل بما يتفق والسياسة القطرية الرامية لتخريب دول المنطقة.

ولفت إلى أن الدوحة تمتلك منبراً إعلامياً يتمثل في قناة الجزيرة، وهذا المنبر تستخدمه قطر كذراع إعلامية للإرهاب، وبوقاً للمتآمرين على الأمة من المحيط إلى الخليج، مؤكداً أن «الجزيرة» عبر سياساتها تواصل العمل على مشروعها التخريبي في المنطقة العربية.

وفيما يتعلق بالتحالف القطري الإيراني كأحد العقبات أمام حل الأزمة، أكد الرشيدي أن قطر لم تراع مشاعر وسياسات الدول المجاورة لها وهم أعضاء معها في مجلس التعاون الخليجي، متسائلاً: «هل يعقل لأي زعيم دولة مثل أمير قطر تميم بن حمد أن تكون بلاده عضواً في مجلس التعاون الخليجي ويقف مدافعاً عن إيران وسياساتها ضد أشقائه من دول الخليج؟!»، موضحاً أن قطر وإيران تتفقان في دعوتهما للإرهاب والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الإسلامية لإثارة الفتن والقلاقل لتفريق الأمة.

خطأ كبير

ونوه الرشيدي في هذا السياق إلى خطأ كبير ارتكبته قطر بعد محاولاتها تسييس شعائر الحج، ووقوفها في صف إيران على حساب أشقائها في دول الخليج، مؤكداً أن دول المنطقة وخاصة دول الخليج تضرروا كثيراً من إرهاب إيران وقطر.

واختتم الرشيدي حديثه بالإشارة إلى أن هناك الكثير من الكتابات التي تؤكد أن قطر لديها رؤية قائمة قبل تولي تميم بن حمد السلطة، تقوم على دعم أي جماعة معارضة في أي من دول المنطقة، لإثارة الفوضي وزعزعة الاستقرار.. موضحاً أن هذه الرؤية لا تزال مستمرة لوقتنا الراهن بدعم من الغرب الذي يستخدم قطر كأداة لتنفيذ مخططاته عبر مساعدتها على تمويل جماعات إرهابية كـ«القاعدة» و«داعش» وغيرهما.

أمر مؤكد

أما الخبراء البحرينيون فاعتبروا أن تعنت حكومة الدوحة، واستمرارها بالمراهنة على الحلول الخارجية، وتمويل المؤسسات الإعلامية العالمية لتشويه السمعة الدولية لدول المقاطعة، بطليعة الأسباب التي تحول دون حل الأزمة التي افتعلتها بسلوكياتها الخارجة عن العرف الخليجي والدولي.

وأوضحوا لـ«البيان» بأن«الحل يكمن باللجوء لهيئة فض المنازعات بدول المجلس التعاون الخليجي لتسوية كل الخلافات القائمة ما بين الدول الخليجية وحكومة قطر، وفي انصياعها للمطالب الشرعية للدول الداعية لمكافحة الإرهاب».

وقال المحامي والمشرع فريد غازي رفيع بأن «استمرار حكومة الدوحة في الاستعانة بالحلول الخارجية والتي تخرج عن مبادئ القانون الدولي وما التزمت به دول المجلس، أحد أكبر المعاضل التي تحول دون حلحلة الأزمة».

وأوضح غازي لـ«البيان» بأن في طليعة ذلك استضافة القاعدة التركية، والتسهيلات للحرس الثوري الإيراني وهو أمر مؤكد، ولجوء حكومة الدوحة لتزييف الحقائق بالأجهزة الإعلامية الدولية، ودفع مبالغ طائلة لمكاتب الترويج الإعلامي الدولي لتحقيق هذه المساعي، وبهدف تحسين صورة قطر الدولية، والإساءة للدول الخليجية والعربية المقاطعة لها، لأسباب دعمها واحتضانها للإرهاب الدولي.

وأضاف «الحل بتوقف حكومة الدوحة عن تعنتها، ومناطحتها لجيرانها، ومحاولتها بأخذ مساحة جغرافية وسياسية أكبر منها، وأيضاً باللجوء لهيئة فض المنازعات بدول المجلس التعاون الخليجي لتسوية كل الخلافات القائمة ما بين الدول الخليجية وحكومة قطر، وفي انصياعها للمطالب الشرعية للدول الداعية لمكافحة الإرهاب».

خيبة أمل

بدورها، أكدت عضوه الهيئة المركزية بتجمع الوحدة الوطنية البحرينية جيهان محمد بأن قطر مدعوة لإعلان صريح وواضح بالالتزام باتفاقية الرياض الموقعة في 2014 بالتزامها بمكافحة الإرهاب، وعدم إيواء المنظمات الإرهابية المدرجة على قوائم الإرهاب العالمي، بمقدمتها التنظيم الدولي لجماعة الإخوان، ومكتب حركة طالبان، والكف عن دعم المنظمات الإرهابية وبكافة الطرق والأساليب.

وبينت جيهان لـ«البيان» بأن استمرار مكابرة الحكومة القطرية على الواقع، ومحاولة تزييف الحقائق وطمسها، وإخفائها عن العالم، لن يجدي نفعاً، فهي اليوم تتجه إلى عزلة دولية غير مسبوقة، نظراً لسياساتها العدوانية التي تقوم على تصدير الفوضى والإرهاب للعالم، كما أن خسارتها للدول وللحلفاء والأصدقاء بتصاعد مستمر، آخرها قطع تشاد للعلاقات الدبلوماسية معها، وهو أمر طبيعي يعكس تنامي السمعة الدولية السيئة لها.

وأضافت «تسعى حكومة الدوحة منذ سنوات للإمساك بالقرار السياسي العربي عوضاً عن المملكة العربية السعودية ومصر وبقية الدول الكبرى، وهو أمر ملحوظ، ويدعو للأسف للشفقة وخيبة الأمل».

مراقبون فلسطينيون: سجل الدوحة يقطر غدراً بالأشقاء العرب

محلل سياسي: قطر أثبتت عدم قدرتها على تبني سياسة متوازنة

■ رام الله - محمد الرنتيسي

عزا مراقبون سياسيون فلسطينيون، غياب الحل للأزمة القطرية، لتعنت الدوحة ومكابرتها حيال المقاطعة المفروضة عليها منذ أكثر من شهرين، واستمرارها في دعم المنظمات الإرهابية، علاوة على مواصلة الاستقواء بدول إقليمية مثل إيران، من دون إغفال تاريخ قطر، وسجلها الذي يقطر غدراً بالأشقاء العرب.

ولفت المحلل السياسي محمد ياغي، إلى أن قطر لا تزال تدعم جماعات إرهابية، في مختلف الدول العربية، محاولة بذلك نزع استقلالية سياسية في المنطقة، الأمر الذي قد يطيل أمد الأزمة التي تعصف بها، ولا سيما وهي لا تزال ترفض التخلي عن دعم تلك المنظمات، التي كان آخر ظهور لها في قطاع غزة، قبل بضعة أيام.

ضغوط دولية

أوضح المحلل السياسي محمد النوباني، أن قطر تسعى للاعتماد على إيران كظهير إقليمي، ولكن في ظل الحشد الرافض لطهران، ودورها في زعزعة استقرار عديد البلدان العربية، وتعرضها لضغوط دولية، كل ذلك يمهّد لاستمرار الأزمة القطرية، وخاصة في ظل إصرار الدوحة على دعم المنظمات الإرهابية، وهو ما من شأنه أن يرفع من مستوى التدابير العقابية المفروضة عليها.

أعباء مكلفة

ولفت ياغي، إلا أن قطر لجأت للتحالف مع إيران، في إطار سعيها لتأمين الحماية لنفسها، الأمر الذي سيكلفها أعباء اقتصادية إضافية، بما يتناسب والمصالح والأطماع الإيرانية في المنطقة العربية.

بدوره، يرى الكاتب والمحلل السياسي ناجي شُرّاب، أن قطر أثبتت عدم قدرتها على تبني سياسة متوازنة، تضمن لها الخروج من أزمتها الراهنة، وقال في تصريحات لـ«البيان»: «الإشكالية الكبرى التي تواجه قطر في هذه المرحلة، أن الخيارات أمامها باتت ضعيفة، وكلها تذهب باتجاه مزيد من التصعيد والمواجهة، مع محيطها الجغرافي والسكاني، ولم يعد أمامها سوى خيارين: إما الذهاب لخيار التصعيد والتحالف مع إيران، وهذا سيخرجها من منظومتها العربية والخليجية، وإما خيار الالتزام بالمصالح الخليجية، التي يحكمها ميثاق مجلس التعاون الخليجي، وهذا أفضل الخيارات وأكثرها عقلانية، لكن السجل القطري الحافل بالغدر مع الأشقاء العرب، يجعل من هذا الخيار أمراً مستحيلاً».

شكوى رسمية تفتح ملف «ثراء الأحزاب» من أموال «الحمدين»

تمويل قطر لـ«إخوان» تونس أمام القضاء

قرائن تفيد بتلقي حزب النهضة مبالغ طائلة من الدوحة

■ تونس- البيان

بعد سنوات من الجدل الحاد والأسئلة المتواترة، يبدو أن ملف تمويل قطر لقوى الاسلام السياسي في تونس سيجد طريقه نحو القضاء، حيث أعلن الحزب الدستوري الحر أنه أودع شكوى لدى وكيل النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية بتونس، للمطالبة بفتح تحقيق جزائي ضد حزب حركة النهضة وكل من سيكشف عنه البحث في ما نسب إليهم من اتهامات بتلقي تمويل من دولة قطر.

ودعا الحزب في الشكوى إلى الاستماع إلى شهادة الدبلوماسي ووزير الخارجية الأسبق أحمد ونيس، التي اعتبر أنها «جاءت قاطعة في الموضوع»، وتفعيل اتفاقيات التعاون القضائي مع دول شقيقة وصديقة قصد الاستماع إلى شهادات الشهود من غير التونسيين.

وذكر الحزب بأنه وجه رسالة إلى رئيس الحكومة بتاريخ 28 يونيو الماضي مرفقة بجملة من المؤيدات والقرائن الجدية، للمطالبة بفتح تحقيق جدي حول التمويلات المذكورة، غير أنه التزم «صمتاً رهيباً»، بحسب نص البلاغ.

وعبر الحزب عن ثقته التامة في أن القضاء التونسي لن يدخر جهداً في استعمال كل الطرق القانونية المتاحة للبحث والتحقيق في هذا الملف «الخطير على مناعة تونس والسيادة الوطنية والأمن القومي» والتوصل إلى إماطة اللثام على الأطراف المتدخلة فيه.

ثراء الأحزاب

وكانت رئيسة الحزب الدستوري الحرّ التونسي المحامية عبير موسى أكدت أن الحزب دعا رئيس الحكومة يوسف الشاهد إلى فتح تحقيق حول التمويلات الأجنبية للأحزاب السياسية وخصوصاً حركة النهضة التي حصلت على تمويلات قطرية، لم تكن بدافع التشهير والتشويه بل بدافع الوطنية.

وأشارت خلال مؤتمر صحافي إلى أن بعض السياسيين والأحزاب أصبحوا يتمتعون بثراء فاحش، وأن القاضي والداني يعلم أن «الساحة السياسة ملوثة بالمال السياسي الأجنبي».

وقالت إن حزبها يمتلك قرائن جدية تفيد بتلقي حزب النهضة لتمويلات من قطر إلى جانب تقارير دائرة المحاسبات الصادرة في 2015 حول تلقي أحد المترشحين للانتخابات الرئاسية تمويلاً بـ4,6 ملايين دينار وضع في حسابه الخاص دون الكشف عن اسمه، على حد تعبيرها.

كما طالب الحزب في بيان: "بالتثبّت من مدى توجيه تمويلات لشبكات تسفير الشباب إلى بؤر التوتر وتتبع المتورطين فيها أحزاباً كانوا أو أشخاصاً"، ودعا إلى فتح تحقيق جدي حول التمويلات الأجنبية التي تتلقاها أحزاب سياسية بطرق مختلفة عن طريق جمعيات أو عن طريق إدخال المال خلسة من خلال استغلال النفوذ أو من خلال التحويلات البنكية عبر البنك المركزي والتحري في كل التصريحات والتقارير وغيرها من الشبهات التي تحوم حول الثراء الفاحش والإمكانيات الخارقة للعادة التي تتمتع بها أحزاب تونسية.

وقالت زعيمة الحزب عبير موسى: «قمنا بما أملاه علينا ضميرنا تجاه هذا الشعب الذي اعتبرته منظومة ما بعد 14 يناير 2011 بضاعة تباع وتشترى، حيث لم تحترمه الطبقة السياسية المهندسة لكل سمي بالربيع العربي وتفانت في جلب عشرات وربما مئات الملايين من الدولارات لشراء أصواته وبلوغ السلطة بفضل تمويلات مشبوهة من خارج البلاد تم ضخها لتنفيذ الأجندات المرسومة مسبقاً».

وأردفت موسي أن «ملف تمويل الأحزاب من الخارج موثق بمؤيدات على مكتب رئيس الحكومة، والكرة في ملعبه ليفتح أهم ملف فساد في تونس والذي أنجرت عنه بقية الملفات المطروحة».

الحليف الأبرز

يذكر أن حزب حركة النهضة، الذي يمثل الجناح التونسي من جماعة الإخوان، يرتبط بعلاقات وطيدة مع دولة قطر، ويعتبر حليفها الأبرز في تونس إلى جانب حزب «حراك تونس الإرادة» الذي يتزعمه الرئيس السابق منصف المرزوقي.

وأشارت تقارير إعلامية إلى أن الحزبين يحظيان بدعم سياسي وإعلامي من حكام الدوحة، فيما نفى القيادي الإخواني راشد الغنوشي ما راج عن حصول حركته على 150 مليون دولار من قطر لتمويل برنامجه في 2011.

وتحدث مراقبون عن دعم مالي سخي قدمته قطر لحركة النهضة خلال السنوات الماضية لتنفيذ برامجها الحزبية والتصدي للشارع التونسي الذي عبر في مناسبات عدة عن رفضه لحكم الإسلاميين ومحاولاتهم التمكن من مفاصل الدولة.

«الحرب الناعمة» لعبة إيرانية قطرية للفوضى

■ الرياض ـ وكالات

كشفت تحقيقات أجرتها السلطات السعودية مع خمسة متهمين يعدون «رجال إيران الأقوياء في السعودية» عن تكتيكات عمل متشابهة بين كل طهران والدوحة لإطلاق الفوضى في المنطقة، ما يدعم مؤشرات عديدة على وجود تحالف قديم خفي بين إيران وقطر، قبل أن تجبرهما مقاطعة الدول الداعمة لمكافحة الإرهاب على إسقاط الأقنعة.

وأخذت قطر على عاتقها الترويج لنغمة التغيير بهدف إسقاط الأنظمة لتوفير حالة من الفوضى تتيح لها شراء ولاءات تضمن بها حصة في صناعة القرار، وفي سبيل ذلك وظفت جوقة الداعين للموت بالمجان، وأتاحت عبر «أكاديمية التغيير» مساحة للتدريب على آليات صناعة الفوضى والتخريب.

ودأبت طهران من جهتها أيضاً على تدريب أذنابها على صناعة الفوضى، وهو ما تكشف عنه أوراق الدعوى المرفوعة ضد المتهمين الخمسة، واعترافاتهم التي أدلوا بها خلال عمليات الاستجواب.

تزامن

من خلال مراجعة التواريخ التي التحق فيها المتهمون بمعسكرات الحرس الثوري الإيراني، فيلاحظ أن فترة التدريبات كانت متواكبة مع الأحداث التي شهدتها القطيف، حيث كانت الجولة الأولى من التدريبات في عام 2012، فيما كانت الجولة الثانية في بحر عام 2015.

واعترف المتهمون خلال التحقيقات التي أجرتها السلطات السعودية وحضرتها صحيفة عكاظ السعودية، بتلقيهم تدريبات أسموها بـ«دورات الحرب الناعمة» التي تهدف إلى تنظيم التجمعات المثيرة للشغب وإدارتها، وإقناع الشباب بأهمية دور تلك التجمعات لتأجيج الرأي العام ضد الدولة.

وتظهر الوقائع الرسمية للقضية أن إيران كانت تراهن على إحداث تمرد تنطلق من محافظة القطيف، حيث استقبلت خلال السنوات الماضية دفعتين من السعوديين ذكوراً وإناثاً، وأخضعتهم لدورات «الحرب الناعمة».

وقال المتهمون في التحقيقات إنهم التقوا بكثير من الشخصيات أثناء وجودهم على الأراضي الإيرانية، كما التقوا بالموقوف أحمد المغسل الذي كان يمدهم بالتوجيهات اللازمة لترتيب صفوفهم داخل السعودية.

وقال المتهمون الخمسة في القضية التي بدأت محكمة جزئية سعودية في نظرها الأسبوع الماضي إنهم تنقلوا بين ثلاث مدن إيرانية، هي مشهد وقم وطهران، وتلقوا تدريبات نظرية وعملية على استخدام الأسلحة والمتفجرات في معسكرات الحرس الثوري.

أيادٍ خفية تحرك دعاة تسييس الحج

■ الرياض ـ وكالات

انتقد الحجاج المستضافون في برنامج ضيوف خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز للحج والعمرة، دعوات البعض لتسييس الحج، لافتين إلى أن هناك أيادي خفية تقف وراء تلك الأشخاص والجهات، مشيدين بما تبذله حكومة المملكة العربية السعودية في خدمة الإسلام والمسلمين وتهيئة المشاعر المقدسة على أفضل وجه وتذليل كافة الصعوبات من أجل راحة ضيوف الرحمن، وبرنامج الملك لاستضافة الحجيج خير دليل على ذلك.

وأعرب ضيوف برنامج الاستضافة الذي تنفذه وتشرف عليه وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد ممثلة بالأمانة العامة لبرنامج ضيوف خادم الحرمين الشريفين للحج والعمرة، عن سرورهم بالخدمات المقدمة في البرنامج منذ لحظة اختيارهم ضمن قائمة الضيوف إلى حين وصولهم إلى الأراضي المقدسة بمكة المكرمة، واستقبالهم من المدير التنفيذي للبرنامج عبدالله بن مدلج المدلج، ونائبه، ومسؤولي اللجان.

وأكد محاضر اللغة العربية في معهد للتكنولوجيا والتقنية في نيجيريا، حمد حماد، أن أمن المملكة هو أمن للعالم الإسلامي أجمع، وإذا تزعزع الأمن هنا سيتدهور في العالم الإسلامي كله، منتقداً دعوات تسييس الحج، وأن يكون الحج مسؤولية مشتركة بين الدول الإسلامية، واصفاً ذلك بأنه كلام مضحك، ومن يقول هذا الكلام يحمل حقداً ضد المسلمين وليس ضد المملكة؛ لأن المملكة تسعى بكل ما تملك لتوحيد كلمة المسلمين، ونحن نعلم أن المملكة هي من أنشأت رابطة العالم الإسلامي بهدف توحيد العالم الإسلامي.

وقال حماد: «المملكة لها هدف نبيل وهو توحيد الأمة الإسلامية، وشعارها الكتاب والسنة، وأنا أستغرب كيف يأتي مسلم ويعارض هذا، وأعتقد أن هناك أيادي خفية وراء من يدعون لتسييس الحج، ولا أعتقد بأن هناك مسلماً عاقلاً يقول هذا الكلام».

أموال الدوحة تفسد «ميركاتو» الصيف الكروي

■ برلين ـ البيان، ووكالات

تسببت المظهرية ومحاولة جذب أضواء الدعاية الإعلامية، التي سارت عليها قطر المالكة لنادي باريس سان جيرمان عندما كسرت عقد اللاعب البرازيلي نيمار دا سيلفا، مهاجم نادي برشلونة السابق والمنتقل إلى نادي العاصمة الفرنسي، إلى قفزة غير معقولة في أسعار اللاعبين.ومنذ إتمام الصفقة المشبوهة، تضاعفت أسعار اللاعبين في سوق الانتقالات، وأصبحت الأندية تغالي في مطالبها المالية للاستغناء عن لاعبيها، وبالرغم من كون العادة جرت أن تكون القيمة الحقيقية لعقد صفقة شراء لاعب هي تقترب أو تتجاوز بقليل قيمته السوقية، والتي تحدد بناء على أرقامه في الموسم وعمره، ومعدل مشاركاته في المباريات، لكن الجديد بعد قنبلة قطر الموقوتة في «ميركاتو» الصيف، هو أن الأندية صارت تطلب أضعاف القيمة السوقية الحقيقية للاعبين.

وكذلك المهاجم الفرنسي الشاب عثمان ديمبيلي البالغ 20 عاماً والذي أتمم برشلونة صفقة انتقاله من دورتموند الألماني مقابل 105 ملايين يورو، وذلك فضلاً عن المكافآت التي قد ترفع قيمة الصفقة إلى 147 مليون يورو، وهو الذي قيمته السوقية الفعلية لا تتجاوز الـ40 مليون دولار. نفس الأمر على لاعب موناكو الفرنسي كليان مبابي، والذي أيضاً أفسد باريس سان جيرمان مفاوضات ريال مدريد الإسباني مع اللاعب للتعاقد معه، بعد أن ضخ سان جيرمان الأموال الدعائية والسياسية في الصفقة فأصبح سعر اللاعب يتجاوز الـ180 مليون دولار، في حين قيمته السوقية لم تصل إلى حد الـ40 مليون دولار.

ويرى فانسان شوديل الخبير الاقتصادي في الرياضة من شركة «وايفستون» المتخصصة في مجال الإدارة والإعلام، أن انفجار الأسعار بسبب «سباق المال»، في إشارة للإغراءات المالية القطرية.

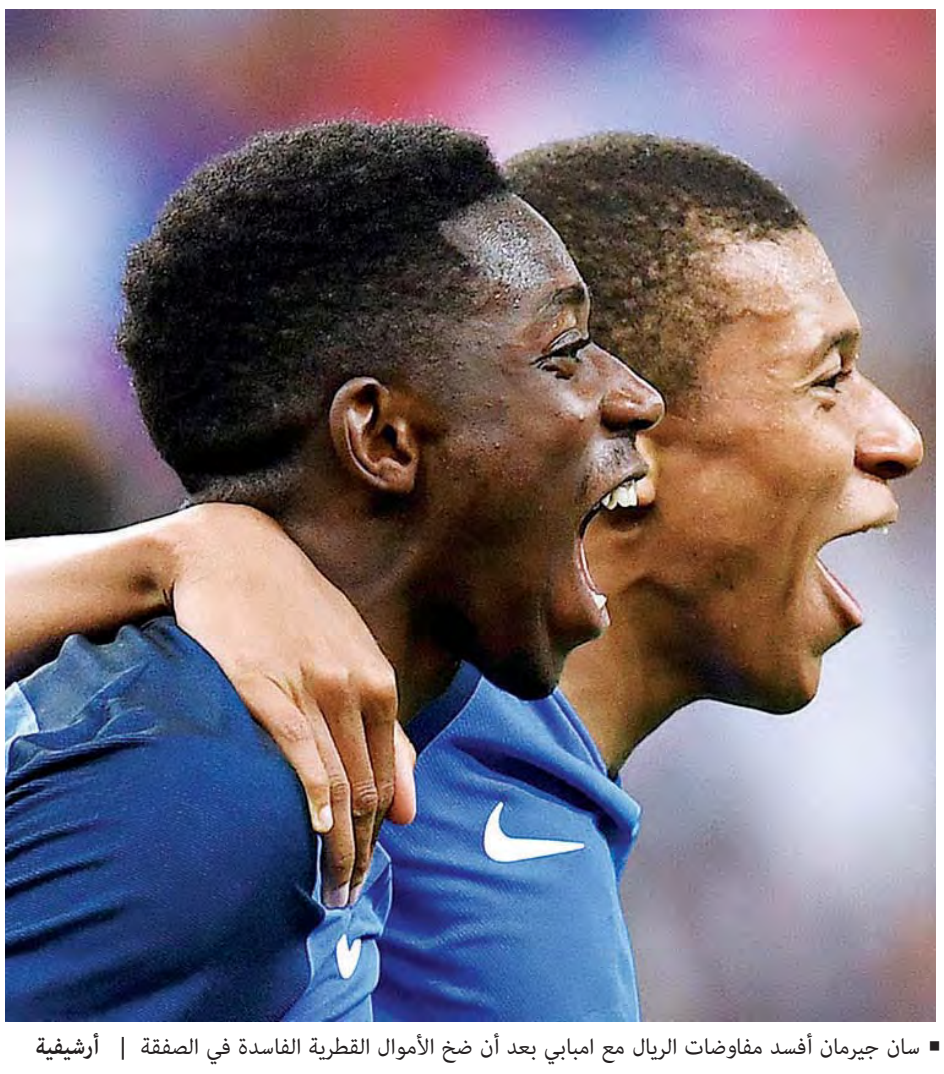

■ سان جيرمان أفسد مفاوضات الريال مع امبابي بعد أن ضخ الأموال القطرية الفاسدة في الصفقة | أرشيفية

«ستاندرد آند بورز» تخفّض النظرة المستقبلية لاقتصاد قطر إلى سلبية

■ الدوحة ـ وكالات

عدّلت وكالة «ستاندرد اند بورز» للتقييم الائتماني النظرة المستقبلية لاقتصاد قطر إلى سلبية متوقعة أن تفضي المقاطعة التي أعلنتها دول عربية رافضة لدعم الدوحة للإرهاب ودول أخرى على قطر إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وعرقلة الأداء المالي للدوحة بحسب تقرير صدر عن الوكالة نقلته «رويترز».

وعزت الوكالة النظرة المستقبلية السلبية إلى التداعيات المحتملة للمقاطعة على الاقتصاد والميزانية موضحةً أن التوقعات تشير إلى استمرار السلطات في محاولة إدارة آثار المقاطعة التي تهدد الاقتصاد القطري بمخاطر ستؤثر على التصنيف، وهو ما يتضح من تعديل النظرة إلى «سلبية».

وذكرت «ستاندرد اند بورز» أن التوترات الحالية تضعف التماسك وتزيد من صعوبة التنبؤ بالسياسات وبخاصة بالنسبة لقطر موضحةً أنها لا تتوقع حالياً أن تغير قطر أو الدول المقاطعة مواقفها.

من جانب آخر تحاول البنوك القطرية، معالجة الآثار القاسية على القطاع المالي من جراء المقاطعة الاقتصادية من الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، من خلال محاولة إصدار سندات للاقتراض من الخارج وبأسعار ستكون أعلى بسبب رفع درجة المخاطر بعد المقاطعة.

وتحاول البنوك القطرية الحد من تأثير الأزمة المصرفية الحادة ومشاكل السيولة بعد نزوح 7,5 مليارات دولار من الودائع الأجنبية و15 مليار دولار من الودائع والقروض المتبادلة بين البنوك، بحسب بيانات المركزي القطري.

ويتوقع المحللون فقدان البنوك في الدوحة للمزيد من الودائع وفقدان ما بين 3 و4 مليارات دولار خلال الأشهر القليلة المقبلة وهو ما حذرت منه وكالة فيتش في تقرير لها مؤخراً، حيث بيّنت فيتش أن سحوبات الودائع غير المحلية من البنوك القطرية ستؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل عليها بسبب اشتداد المنافسة على الإيداعات الخاصة بالأفراد ما سيضغط على أداء القطاع المصرفي ويعصف هوامش ربحية البنوك.